الحاكمية التفاعلية وتنامي دور الشباب في الإقليم

– دراسة استكشافية إمبريقية لمدينة عنابة –

الأستاذة: لبنى أحمان
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخَص:

تركز هذه الدراسة على واحد من الموضوعات المعاصرة في الحاكمية، التفاعلية، والتي أخذ يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر. لقد تم اعتماد مفهوم " الحاكمية التفاعلية " وتوظيفها للدلالة على ارتباطات الأطراف المتداخلة في حاكمية الاقليم والتغيرات التي ارتبطت في أحد جوانبها بالإقبال المكثف للشباب على استخدام القنوات والشبكات التفاعلية. ولما كان الشباب طاقة حيوية وقوة تغيير فعلية فقد عمدت هذه الدراسة إلى فحص مكانة شباب مدينة عنابة في حاكمية الإقليم وهذا باعتماد أسلوب الدراسة الاستكشافية الإمبريقية؛ إذ تسنى لنا القيام بمحاولة نمذجة إطار إدماجي تشاركي لكل الشركاء يفعل التطبيقات الحيوية لتكنولوجيا القنوات التفاعلية.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية التفاعلية، الإقليم، الشباب، الشبكات.

مقدمـــة:

يعيش العالم اليوم تحولات عميقة تأصلت في المجتمع من خلال ما جاءت به التطورات العلمية والتقنية الهائلة مركزة بشكل واضح في ثورة الاتصالات عبر شبكة الانترنت التي شكلت عمقا تتدفق فيه بشكل مستمر كل العناصر المعرفية والتجارية والثقافية والعلمية والترفيهية والاتصالية. لقد أفضت هذه الهيكلة والتركيبة الجديدة المتآلفة عنقوديا إلى فرض واقع اجتماعي جعل من الشبكات التفاعلية المختلفة قوى كامنة، تعمل على تشكيل ملامح عصر جديد اتسم بتغيرات جذرية، أدت في سياق ثورة المعلومات إلى بناء مجتمع المعلومات وتدشين بنى الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الإلكتروني الذي انعكس تأثيره على أساليب عيش الأفراد وتعلمهم وعملهم، وعلى أساليب تعامل وتفاعل الحكومات مع المواطن أو المجتمع المدني.

فلم يعد الانترنت مجرد شبكة عالمية لتبادل المعلومات، بل إن انعكاسات استخداماتها قد اخترقت كل المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية، لتصبح بذلك العلاقة بين التنمية وبين استخدام المعلومات وتوليد المعارف واضحة، وتستلزم تفعيل دور المشاركة بين فئات المجتمع في مختلف مراحل اتخاذ وتطبيق القرارات.

كل ذلك يستوجب تبني أسس حاكمية جديدة تسعى إلى الاستجابة لاحتياجات الأفراد الحالية وانتظاراتهم المستقبلية في ظل المسؤولية والشفافية والمحاسبة والمشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات وتنفيذها.

الإشكاليـــة

إن الأطر الجديدة للتفاعلات والتعاملات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي رسختها الشبكات التفاعلية قد فرضت على الساحة الدولية

والمحلية أسسا حاكمية أكثر تفاعلا وديناميكية لما تحققه من مرونة زمنية. فمن جهة توفر التكنولوجيا الحديثة فرصا وإمكانيات متعددة للممارسة الفردية والجماعية. ومن جهة ثانية تمكن على المستوى التنظيمي السلطات العمومية من ممارسة دور أكبر فيما يتعلق بجودة تقديم الخدمات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بشفافية. وتتمظهر على المستوى الفردي في علاقة الفرد بالإقليم؛ التي تعد تقاطعا والتقاء لبناء التصورات، ودور هذا الأخير في وضع حيز لتطبيق مختلف السياسات العمومية وتقييم لدرجة التمكين المحققة. بتعبير آخر بناء السلم المناسب لمناقشة كل القضايا المرتبطة بحياة الفرد والمجتمع المدني بشكل أوسع في الإقليم.

إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عبر إعادة النظر في الممارسات القائمة، وتحليل البنيات المؤسساتية؛ بإعادة صياغة قواعد وميكانيزمات لا شخصانية لتأطير الفعل والممارسة المؤسساتية في الإقليم الذي لم يعد مجرد معطى محدد مسبقا، وإنما باعتباره خلاصة بناء للواقع[1] من قبل مختلف الفاعلين. إن هذا الطرح يستوجب اعتماد مبادئ الشفافية والمشاركة الفعلية التي تجيز للمواطن الحصول على المعلومات والمعارف الدقيقة والموضوعية ليتمكن من المشاركة في صنع القرارات وتجسيدها والمحاسبة على نتائجها. إن هذا التوجه بدأ بالتأسيس لممارسة قائمة على التمكين والمرافقة وهي فلسفة جديدة تؤكد على أهمية إدارة السكان المحليين لشؤونهم المختلفة بما يحقق التنمية المحلية. ونظرا لارتباط التنمية المحلية بإقليم محدد فإن الدراسات في هذا المجال تعد بمثابة إعادة اكتشاف لمفهوم الإقليم، حيث تعرف **(DECOSTER, D-P., 2002)** التنمية المحلية بأنها سيرورة تجديد إقليمي جماعي مستديم[2]؛ إذ تتجذر هذه العملية في مدى الاندماج ودرجات التبادل المحققة بين الفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية والمجتمع

المدني، مما يستوجب إعادة هيكلة سلم الحاكمية وهيكلة جديدة للفعل الجماعي الذي تجسد في القوى الجديدة التي أعادت تكوين تدفقات الفاعلين.

وعليه؛ تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز التحول في مرتكزات حاكمية الإقليم. فمن جهة أصبحت الشبكات التفاعلية الاجتماعية بمثابة فاعل أساسي يستمد مكانته من الإقبال والاستخدام المكثف لهذا النوع من الاتصال. ومن جهة ثانية تنامي تأثير الشباب باعتباره قوة تغيير حقيقية والرأسمال الاستثماري لكل إقليم. لذلك عمدت هذه الدراسة إلى توظيف مفهوم يتجاوز الطرح والمرتكزات المتعارف عليها في أدبيات الحاكمية ألا وهو " الحاكمية التفاعلية " تعبيرا عن قوة وتأثير هذه الشبكات في شتى مناحي الحياة الاجتماعية ومن خلالها تنامي دور الشباب في حاكمية الإقليم.

وعليه؛ وبهدف القيام بمحاولة نمذجة للحاكمية التفاعلية يمكن في ضوئها استكشاف واقع ومرتكزات الممارسة في مدينة جزائرية (عنابة)، اتجهت هذه الدراسة رأسا إلى فحص مكانة شباب مدينة عنابة في حاكمية الإقليم من خلال عدة متغيرات تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وترتبط في وجودها بجملة الفاعلين المعنيين بحاكمية الإقليم، وهي المرفق العمومي، والقطاع المنتج والجمعيات.

منهجيـــة الدراســـة

إن التعريف المنهجي للدراسة هو أسلوب لتأكيد وجهة النظر حول الموضوع، وطريقة إنباء عن كيفية عرض وتقديم النتائج. إذ تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات الاستكشافية الإمبريقية غير الاستقصائية، على اعتبار جوهري مفاده أن تنامي دور الشباب في الإقليم ليس بفعل أطر تنظيمية مدركة. وإنما ذلك عائد للإقبال المكثف للشباب على استخدام شبكات

التواصل التفاعلية. ورغبة في القيام بعمل إمبريقي والتقرب قدر الإمكان من الميدان كان لابد من اختيار المقاربة النوعية وفق منهج الاستقراء التحليلي **(L'induction analytique)**. إذ سيوجه الميدان التحليل بتفضيل الالتقاء المباشر مع الفاعلين خاصة الشباب، مما سيمكننا من فهم وإدراك دوافع الفاعلين، وديناميكية السلوكات وخصائص الأفعال والعمليات من خلال تفضيل أسلوب التساؤل "كيف" وليس " لماذا " لأن ما يهمنا هو العمليات وليس المبررات، عبر إحصاء مختلف الفاعلين في حاكمية إقليم المدينة محل الدراسة وتصنيفهم بالتركيز على توصيف دقيق لمكانة الشباب التي نعتقد أنها تنامت من خلال الإقبال المكثف على استخدام شبكات التواصل التفاعلية. إن هذه المكانة تتضح من خلال توضيح طبيعة العلاقات الاتصالية القائمة في أبعادها المرتبطة بمستويين أساسيين:

المستـــوى الأول؛ ويرتبط بطبيعة المشاريع الموجهة للشباب، من حيث طرق تصميمها، توزيعها ومدى تنوعها واستهدافها لأكبر عدد ممكن من شباب المدينة.

أما المستـــوى الثاني؛ يتعلق بنوع الإشباعات المحققة في الإقليم بالنظر لهذه المشاريع؛ وهو ما سيوضح مدى الاشراك الفعلي لفئة الشباب في تصميم وإطلاق المشاريع؛ ومن خلالها رسم التصورات والتطلعات لنموذج حاكمية أكثر تفاعلية يستجيب لهذه التطلعات ويدمج فئة الشباب باعتبارها فاعلا أساسيا في كل عمليات البناء والتغيير المجتمعية. ولذلك مرت الدراسة بثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة معاينة **الفاعلين المؤطرين (Acteurs cadres)** على مستوى إقليم مدينة عنابة. والتي اعتمدت المقاربة الفهرسية لوصف وتصنيف فئات

الفاعلين والتي خلصت إلى تحديد أولي لثلاثة مجموعات من الفاعلين هي: السلطات العمومية، المؤسسات الاقتصادية وفئة المجتمع المدني. وقد تم اعتماد أداة المقابلة المفتوحة ونصف الموجهة مع هذه الفئة والتي بلغ عددها **45** مفردة. وهذا بهدف تكوين إطار أولي لمعرفة التفكير والطرح الأولي المتضمن في الإشكالية. أي استكشاف أولي للممارسة وللبرامج الموجهة للشباب قبل الذهاب لمقابلة الفئة المستهدفة في هذه الدراسة.

وعليه، تم إحصاء جميع المشاريع الموجهة لفئة الشباب على مستوى مدينة عنابة وقد تم اعتماد التقسيم الإداري النظامي المعتمد[3]. بإحصاء المشاريع الموزعة على القطاعات الإدارية وفقا لتحليل المراسيم التنظيمية والنصوص القانونية وتدقيقها تبعا للمقابلات التي تمت على مستوى القائمين على إدارة وتسيير هذه القطاعات. وقد استمرت هذه العملية من تاريخ أكتوبر **2012** إلى غاية جانفي **2013**.

2. مرحلة التعرف على **الفاعلين الشباب (Acteurs jeunes)** وقد تم التعرف عليهم من خلال الشبكة التنظيمية الوظيفية للتنظيم الإداري من حيث كونهم حملة المشاريع ورؤساء جمعيات أو تنظيمات أي منخرطون ولهم نشاط مميز بحكم انتمائهم النظامي والتطوعي. وقد جاء هذا بهدف استكمال الصورة المشكلة من خلال النتائج المتوصل إليها في المرحلة الأولى. لقد بلغ عدد الفاعلين الشباب المتعرف عليهم في هذه المرحلة 125 مفردة وبهدف تحقيق نوع من التكامل في هذه الدراسة بين المعطيات النوعية والكمية[4] فقد تم تصميم استمارة مكونة من عشرة محاور تمس مختلف جوانب الحياة في إقليم مدينة عنابة. حيث تنوعت الأسئلة بين أسئلة مفتوحة وأسئلة ذات الإجابات أو الاختيارات المتعددة وأسئلة القياس وفقا لسلم قياس. وهذا بهدف موضعة هذه الفئة في الإقليم والتعرف على

انتظارا تهم وتطلعاتهم فيما يخص جودة الخدمات والمشاريع، وعلاقاتهم بالفاعلين في الإقليم. واستمرت هذه العملية أربعة أشهر من مارس إلى جوان 2013.

3. في هذه المرحلة تم انتقاء عينة عشوائية ممثلة لإقليم مدينة عنابة حسب التنظيم المشار إليه سابقا مكونة من 80 مفردة تتراوح أعمارهم بين 15– 30 سنة وقد روعيت إجراءات التمثيل من حيث الانتماء والنوع، وهي معاينة مرت بعدة مراحل ــ لا يتسع المجال لتفصيلها في هذا المقام ــ استجابة لتحقيق مستوى من الموضوعية وتحقيقا لأهداف الدراسة. وفي هذه المرحلة تمت مقابلة الشباب وجها لوجه في مقابلات نصف موجهة تم تسجيلها لإيجاد التفسيرات والتعمق في فهم النتائج المتوصل إليها في المرحلتين السابقتين. للإشارة فإن تحديد الفئة العمرية للشباب تعرف العديد من التباينات لما تتميز به هذه المرحلة العمرية. ولذلك فقد ارتكز الاختيار في هذه الدراسة على العديد من المؤشرات السوسيولوجية والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتشغيل وغيرها. وقد استغرقت هذه العملية أربعة أشهر من سبتمبر إلى ديسمبر 2013.

أسس الحاكميـــة التفاعليـــة

في الواقع لا يوجد تعريف واحد وترجمة موحدة لمفهوم الحاكمية **(Gouvernance)**، ذلك أن هذا المفهوم عرف عدة استخدامات في مجالات كثيرة وبمعاني متباينة في المؤسسات والتنظيمات ولدى المنظمات الدولية. ودون الخوض في البعد التاريخي للمفهوم وتطوراته فإن تبني المفهوم من قبل الهيئات الدولية مكّن من تمييز ثلاثة ميادين كبرى على الأقل لتفعيل المفهوم: المستوى الدولي **(Gouvernance Globale)** مستوى الدولة

(Gouvernance d'Etat) وعلـــى مستـــوى المؤسسة **(Gouvernance d'entreprise)**. وبالموازاة مع هذه التجزئة النسقية لمستويات الممارسة يتم تفريع النظم والأنساق القائمة لأنساق فرعية بغرض توضيح حدود الممارسة في إطار التصور العام للمفهوم؛ مثل الحاكمية المحلية وحاكمية الإقليم وغيرها.

ورغم التباينات والدعوات التي صاحبت إطلاق هذا المفهوم خاصة بعد تبنيه من قبل الهيئات الدولية، والتي رأى فيها البعض نوعا من التسييس للفشل في إدارة الشؤون العامة للدول، فإنه يوجد إجماع لدى الباحثين والدارسين بأن المفهوم لا يمكن اختزاله في مجرد مبادئ التسيير والإدارة. فالحاكمية جاءت منسجمة والتطلعات المناهضة لطرق التسيير الكلاسيكية وإدارة الشؤون العامة للدول والمؤسسات، وهو ماجاء مع دعوات التأسيس لمبادئ الحكم الراشد.وعليه؛ يتضمن المفهوم في محدداته المعرفية ضرورة اعتماد بنيات مؤسساتية غير شخصانية تكفل تحقيق النجاعة والشفافية والإدماج الكامل لكل الشركاء دون استثناء، بمعنى اعتماد مقاربة شاملة إدماجية تشاركية وغير إقصائية.

تعرف الحاكمية بأنها " مجموعة من القيم والتوجهات التنظيمية التي تمكن المجتمع من تسيير سيروراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على جميع المستويات بفضل التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إنها الأداة التي تمكن المجتمع من تحقيق تفاهم وتوافق وعمل تعاوني"[(5)]. فالحاكمية تجمع الميكانيزمات والسيرورات التي تجعل المواطنين والمجموعات تفهم مصالحها وتتجاوز اختلافاتها وتباياناتها، بل تتقبلها بهدف ممارسة حقوقها وواجباتها القانونية على أكمل وجه.

وفي هذا السياق تجمع العديد من النظريات **(Pierre,2001)**[6] على أهمية اعتماد التسيير والإدارة التقاسمية والمؤسسات البينية بين القطاع العام، القطاع الانتاجي والقطاع الثالث الجمعوي. ونتيجة لهذا يقترب التنظيم السياسي من نموذج الشبكة. فتزداد بموجبه العلاقات الترابطية خاصة مع تطور الروابط الالكترونية التي تحقق التزامنية واللاتزامنية وتسمح بتبادل الأفعال في نمط حوار بين الفاعلين في الوقت الحقيقي[7]. الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد حكم تفاعلي مبني على أساس التبادل المباشر بين مختلف الفاعلين عبر هذه القنوات والأجهزة والبرامج. من هنا تتضح معالم ما اصطلحنا على تسميته الحاكمية التفاعلية من حيث كونه يشير إلى الممارسة مقابل النظرية، وهي فعل اتصالي يتجاوز الحدود الكلاسيكية المتعارف عليها من خلال الشبكات والوسائط المتعددة.

بناء على ما تقدم فإن الربط بين مفهومي الحاكمية والتفاعلية في كلمة واحدة وهي " الحاكمية التفاعلية" جاء بهدف تفعيل وتجاوز الفعل التسويقي الذي يطرح في الدوائر والنقاشات الرسمية، والذي يعطي الكثير من الوهم. ولما ارتبطت التفاعلية في العديد من الجوانب بالديمقراطية وحرية الاختيار بين الوسائل والبرامج والمضامين والمشاركة والحوار[8]، جاءت محاولتنا لدمج الحاكمية بالتفاعلية لتحقيق نوع من القيمة المضافة للمفهومين وبالتالي تصبح الحاكمية التفاعلية تعبير يتجاوز الدلالات الجزئية للمفهومين منفصلين للدلالة عن سياق توليف للعديد من المبادئ والأسس التي يمكن تلخيصها في كون الحاكمية التفاعلية ترتكز وتعمل في ذات الوقت لتحقيق ما يلي:

- ✓ الديمقراطية التفاعلية بدل الديمقراطية النيابية
- ✓ المشاركة بدل الاستشارة
- ✓ الشراكة لتعميق الادماج

- ✓ التمكين عوض الدعم
- ✓ الشفافية والمساءلة

أ. **الديمقراطيـــة التفاعلية بدل الديمقراطية النيابية؛** وتتحقق من خلال المشاركة الفردية للمواطنين في القضايا والقرارات التي لها تأثير مباشر في حياتهم عبر تحديد جملة المطالب التي تحدد معالم السياسات العامة من قبل النظام بدل إنابة الممثلين للتعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم. والنموذج التفاعلي يقتضي بدوره تفاعل السلطات مع هذه المطالب بالاستجابة لها عن طريق تحويلها إلى تشريعات وقوانين تدستر مساهمات مختلف الفاعلين وتشرعها، ليصبح النظام مجرد أداة ينتجها المواطن لتكون في خدمته[9]. ولا يقتصر دور المواطن في هذا النموذج على تحديد المطالب بل يتعداه إلى تقييم نتائج التشريعات والنصوص القانونية لمعرفة مدى تلائمها مع رغباته وتطلعاته؛ لإعادة ما لا يحقق ذلك للسلطة بغرض الوصول إلى الانسجام القائم على اتصال مباشر آني وتفاعلي من دون وساطة قد تعيق عملية تبادل وتدقيق المعلومات والمعارف في الاتجاهين.

ب. **المشاركـــة بدل الاستشارة؛** بحيث يصبح المواطن شريكا حقيقيّا في عملية صنع القرار وتنفيذه، ويقيم نتائجه بدل الاكتفاء بالاستشارة التي كثيرا ما تكون شكلية واستعراضية وغير ملزمة للمسيرين الذين ينفردون بتطبيق تصوراتهم تحت غطاء الاستشارة دون وجود تغذية مرتدة للعملية. ولذلك تمكّن القنوات التفاعلية بكل تطبيقاتها من الوصول إلى هذه المشاركة الآنية وفي الزمن الحقيقي[10]. والدليل على ذلك بعض التطبيقات الرائدة في الدول الإسكندنافية التي توصلت إلى ربط مسؤوليها وحتى وزرائها عبر الدوائر المتخصصة بالمواطنين لمتابعة المداولات

والنتائج المتمخضة عنها خطوة بخطوة بناء على معطيات الواقع والوعود الانتخابية التي قدمها كل تكوين سياسي.

ت. **الشراكـــة لتعميق الادماج**؛ وتعني خلق جو تعاوني بين جميع الأطراف بشكل متكافئ متكامل وشفاف عن طريق المساهمة والمعالجة المتساوية لمصالح كل الأطراف[11]. مما يؤسس لمناخ عمل قائم على الاعتراف بأحقية الطرف الآخر دون إنقاص أو تهميش، ويحتكم فيه على أساس الاستحقاق في كل المجالات والمستويات بإدراج قضايا واحتياجات جميع الأطراف ضمن الخطط والسياسات وإتاحة فرص التغيير.

ث. **التمكين عوض الدعم**؛ وذلك بتوسيع إمكانيات وقدرات الأفراد في المفاضلة بين البدائل والتأثير والتحكم في عوامل القوة والقدرة[12] التي تقرر وتؤطر الاختيارات وترسم مسارات النجاح وأساليب تحقيقها وتقييمها.

ج. **الشفافية والمساءلة**؛ وهما الركيزتان الأساسيتان في الحاكمية التفاعلية والتي ترتبط بسهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها، والتحقق من وثوقيتها وصدقها ومصدرها. مما يسمح باتخاذ قرارات سليمة تولد نتائج تلبي الاحتياجات العامة بالاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. بمعنى يصبح الانشغال الأساسي للقائمين على إدارة الشؤون العامة هو تعظيم المنفعة للقرارات المتخذة. إن هذا التعظيم لا يتحقق إلا مع اكتمال دائرة التغذية للقرارات والنتائج المرتبطة بنظام المساءلة.

الشبـــاب أداة لتعريف هوية الإقليم

يعتبر الشباب ثروة بشرية هائلة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وعلى تغيير المجتمع وتحديثه في كل الظروف التي يعيشها بما

يحقق التنمية. والحديث عن هذه الشريحة يقودنا بالضرورة إلى التساؤل عن تعريف هذه المرحلة الحياتية التي قال عنها **(Bourdieu P.,1980)** إنها مجرد كلمة تعني بناء مصطنع وايديولوجي بحت[13]. فالحقيقة الاجتماعية للشباب ــ كعمر من الحياة ــ تعني الانتقال أكثر من الحالة، أي المرور من عمر الطفولة إلى البلوغ. إلا أن هذا الممر لا يعني طبعا التخطي البسيط للعتبة الديمغرافية، بل معاناة للذات من منظور اجتماعي، كونه مرحلة تحضيرية للتمرن على أدوار الراشدين.إن هذا التعريف يجسد نظرة محدودة للشباب تبلور التعريف الكلاسيكي للبالغ أو للبلوغ كمرحلة حياة[14] تعرف بشغل أوضاع وأدوار اجتماعية عائلية مهنية أساسية؛ كامتلاك عمل وتكوين أسرة.

غير أن المنظور الحديث للشباب يجعل منه مرحلة تجريب تبنى فيها المكانة خطوة بخطوة، وتتطلب أقلمة التطلعات مع الفرص الصعبة المنال والتحديد أحيانا. مما يجعل من الشباب مرحلة انتقالية طويلة وغير مؤكدة؛ نميز فيها ثلاثة مراحل تحتية وهي: مرحلة المراهقة، مرحلة ما بعد المراهقة ومرحلة الشباب البالغ[15]. إن هذا التصور يركز على فكرة أن الدخول في حياة البلوغ أو الرشد تسبقه مرحلة تحضيرية جد طويلة، يجمع فيها الأفراد عبر مراحل جزئية الأصول الضرورية لنجاح هذا الدخول من نضج عقلي وجسمي واجتماعي، واكتمال الشخصية، واقتناء المهارات والمعارف، وتكوين العلاقات. لذا تتسم مرحلة الشباب بالديناميكية والمجالية والمرونة والطاقة، في ظل السعي لتحقيق واثبات الذات والقدرة على اتخاذ القرارات والإبداع والتغيير.

وعليه يتضح بأن الشباب هم حملة مستقبلهم الخاص ومستقبل مدينتهم أو إقليمهم بكل أبعاده الفيزيائية والقيمية والرمزية. ولهذا يتوجب تبسيط وتسهيل كل الصعوبات التي تعيق وصولهم للتكوين والثقافة والترفيه والسكن والعمل

والنقل وغيرها من الخدمات. إن ظاهرة الشباب في واقع الأمر ليست مشكلة، وإنما هي فرصة حقيقية للإقليم، فمن دون الشباب لا مجال للحديث عن الخلق والإبداع، ومن دون إبداع لا وجود للمشاريع التجديدية، ومن دون مشاريع لا وجود للمدينة كإقليم حي وديناميكي. لهذا السبب فالحاكمية التفاعلية للإقليم تعني الإيمان الجازم بالشباب والاستثمار فيه. فالشباب ليس مجرد فاعل يؤثر في الإقليم بل هو طموح وتطلع حقيقي لتطوير هذا الأخير. لهذا يتوجب على الشباب الإحساس بهذا الإقليم والعيش وفق منطق التفاعل الايجابي؛ كي يتمكن من المبادرة وتطوير مشاريعه الخاصة من خلال خياله وطاقته وقدرته على إدماج التكنولوجيات الجديدة والاندماج في الفضاء الرقمي، فهو القادر على حمل مسارات التغير والتطور للإقليم وتسريعها.

أبعـــاد الدراسة الميدانية

تربط هذه الدراسة بين الإقبال المتنامي للشباب على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومتطلبات الحاكمية التفاعلية التي تدفع باتجاه اعتماد أساليب أكثر تجديدية لدمج فئة الشباب عبر كل تفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ باعتبارها فاعلا أساسيا وقوة تغيير لا كعنصر أو عامل مقاوم ومقوض للنظام. وعلى هذا الأساس ارتكزت الدراسة الميدانية على عشرة محاور أساسية تشمل مختلف أوجه الحياة الاجتماعية للشباب بمختلف تجلياتها في إقليم مدينة عنابة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبرز درجات الارتباط والثبات للمتغيرات التي صممت على أساسها الاستمارة.

الأبعـــــاد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1. الحيـــاة في الحي	(0,75)									
2. الحيـــاة العائلية	0,38	(0,76)								
3. العمل والدراســـة	0,61-	0,03-	(0,72)							
4.الديـــن	0,10-	0,09-	0,19	(0,72)						
5. السياســـة، المواطنـــة	0,08-	0,04-	0,18	0,20	(0,71)					
6.المـــال	0,07-	0,05-	0,28	0,38	0,48	(0,69)				
7.العلاقـــات الشخصيـــة	0,06-	0,09	0,31	0,41	0,51	0,37	(0,74)			
8.العلاقة مع وسائل الإعلام	0,06-	0,18	0,29	0,28	0,41	0,37	0,40	(0,70)		
9.النشاطـــات والترفيـــه	0,07-	0,16	0,26	0,19	0,26	0,33	0,43	0,48	(0,73)	
10.الشـــاب والمجتمـــع	0,07-	0,19	0,16	0,17	0,08	0,09	0,12	0,11	0,19	(0,70)

يبرز الجدول وجود ارتباطات مقبولة مع درجات ثبات ذات دلالة إحصائية يمكن الاعتداد بها في ضوء تنوع وتشتت المتغيرات. ولما كانت هذه العناصر جد مترابطة ومتداخلة مع الفئات أو مجموعات الفاعلين في إقليم مدينة عنابة فقد قمنا بتفريغ البيانات وتحليلها وفق برنامج متخصص في المعالجة الإحصائية ثم عمدنا إلى مقاطعة النتائج وتركيبها.

نتائـــج الدراســـة

رغبة في عدم إثقال هذه الدراسة بالجداول والبيانات الميدانية، وتحقيقا لمبدأ التكامل بين المعطيات النوعية والكمية وبهدف إبراز الحاجات الأساسية للشباب وانتظاراتهم وتطلعاتهم ومقاطعتها بنتائج التشخيص المرتبط بالفاعلين المؤطرين، يمكن القول أن العلاقات الاتصالية للشباب مع الفاعلين المعنيين بحاكمية الإقليم يمكن إبرازها من خلال ستة محاور أساسية ترتبط بالجوانب

التنظيمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية وهو ما سيعطي صورة متكاملة عن إقليم مدينة عنابة. مما يمكن إجماله فيما يلي:

1. **اتصال الإقليم (المدينة):** اتسمت علاقة الشباب بالتعقد والمعاناة مع مستخدمي الإدارة من حيث عدم توفر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب. حيث اعتبروا أن المصدر الأساسي للمعلومات عن نشاطات المدينة هم الأقارب وشبكات التواصل الاجتماعي. كما عبر **25%** من المبحوثين عن زيارتهم لموقع المدينة في الستة أشهر الأخيرة، وأكدوا صعوبة التواصل مع الموقع الذي لا يتميز بأية تفاعلية. ورغم أن الشباب يستهلك وسائل إعلام متنوعة دولية، ووطنية ومحلية، إلا أن الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تتصدر هذه الوسائل باعتبارها الفضاء المؤدي إلى العالم الافتراضي؛ بما توفره من خدمات إعلامية ومعرفية وترفيهية وتواصلية خاصة مع ما يعيشه هذا الشباب من فراغ في حياتهم اليومية، وما يعانيه من مشاكل اجتماعية واقتصادية. لذا يرى غالبية المبحوثين أن شبكة الانترنت تعد فضاء لتحقيق ذواتهم من خلال المشاركة والتفاعل. في حين كانت نسبة أقل استهلاك تتعلق بالتلفزيون والصحافة المكتوبة اللذين اقتصر استخدامهما على متابعة الأخبار الرياضية.
2. **الحياة الاجتماعية في الإقليم:** أبرزت النتائج أن الشباب يواجه مخاطر العنف والإجرام والانحراف والتمييز داخل الأحياء التي يعيشها خاصة الأحياء الساخنة والفقيرة من جهة. ومن جهة أخرى يعاني فروقات التباين بين مختلف الأحياء، إذ كلما ابتعدنا عن المركز كلما زادت الفروقات، فجل الجمعيات والنشاطات والمؤسسات تتواجد وتتجمع في المركز. ومنه نستنتج أن الانتماء للحي قد صقل طباع وسلوكات

وتوجهات معينة تختلف عن شباب الأحياء الأخرى، مع وجود نوع من التصادم حول من هم أبناء المدينة الحقيقيين.

أما فيما يخص العائلة فتبقى دائما أحد المعالم الأساسية المحددة لشخصية الشاب، لما تتسم به العائلة الجزائرية من احتضان لأبنائها حتى سن الزواج بغض النظر عن السن. فللعلاقة مع العائلة تأثير قوي. إذ من خلال ما عاشه الشاب فيها ومعها تتحدد طموحاته ورغباته ونوع وأسس العائلة التي ينوي تكوينها في المستقبل، سواء بعد معاناة عائلية أو حياة مستقرة. إلا أن النتائج المتوصل إليها قد بينت سخط الشباب على درجة تحكم الآباء وعدم تفهمهم وخوفهم الزائد على أبنائهم بدل إكسابهم قيم المسؤولية والإبداع والانتماء والحرية؛ لكي يتمكنوا من مواجهة تحديات الحياة والاعتماد على أنفسهم بشكل سليم في نفس الوقت. ومن جهة أخرى نجد نسبة معتبرة من المبحوثين تؤكد على أهمية علاقات الصداقة ومجموعات الانتماء في الوقت الذي يؤجل فيه الذكور علاقات الزواج لما لها من متطلبات وتبعات اجتماعية. أما الفتيات فبناء أسرة يحقق لهن مكانة اجتماعية وإشباعا عاطفيا حقيقيا. فضلا على الأمن والاستقرار.

كما عبر غالبية المبحوثين ببساطة عن اعتقاداتهم ذات الإحاطات الغامضة من ممارسات وعلاقات مع "الله" وطقوس وإرث عائلي وعادات. فعلاقة هؤلاء الشباب مع الدين يمكن وصفها بالعلاقة التصالحية المرتبطة باعتقادات وممارسات مجزأة تدمج بين البعد الفردي والموروث الاجتماعي. فهي على العموم علاقة توافقية رغم خلوها من التأطير المؤسساتي، فقد أبدت فئة محدودة جدا لا تتجاوز نسبة 5% انتماءها لجمعيات دينية مما يفسر غياب اهتمام الجهات الوصية على هذا القطاع بوضع برامج تغرس المفاهيم والقيم الدينية التي تعمل على التنشئة السلوكية الدينية السليمة للشباب.

3. **الحيـــاة الاقتصادية في الإقليم:** لا يمثل الحصول على المال غاية بالنسبة لـــ30% من المبحوثين وإنما هو مجرد وسيلة للحصول على حياة مستقرة ومرتاحة (منزل، سيارة، ودخل مستقر). في حين رأت نسبة 40% أن المال أساس تحقيق الذات، فكل وسائل الثراء مشروعة بالنسبة إليهم طالما أنهم يعيشون في مجتمع تنتشر فيه تقانة الرشوة والمحسوبية والاستحواذ. أما البقية فيرون أنه لا مستقبل ولا قيمة للمال في هذا المجتمع، فحتى المال لا يمكنهم من الحصول على ما يطمحون إليه من مكانة ورفاهية، لذا فالحل بالنسبة إليهم يتمثل في الهجرة.

لقد بينت الدراسة الفجوة بين ما يرغب فيه الشباب وما يمكنه فعله حقا، مما جعل طموحات الشباب بسيطة وواقعية إلى حد ما فأحلامهم بالكاد محققة، فهم يرون أن قطاع الدراسة والتكوين بعيد كل البعد عن سوق العمل. إذ توجد حسب رأيهم قطيعة بين العالمين؛ مما جعلهم يترقبون بحذر مرحلة ما بعد التخرج. نظرا لغياب مشاريع وعروض العمل المشجعة للشباب والتي تفتح أمامهم المجال للإبداع. إذ يرى 75% من المبحوثين أن الشباب يعاني من التهميش والاستبعاد في سوق العمل؛ خاصة ما تعلق بعقود ما قبل الإدماج لأنها لا تشجع الفرد على مباشرة الحياة المهنية.

4. **الحياة السياسية والمواطنة في الإقليم:** أبدت نسبة معتبرة من المبحوثين تجاوزت 80 % فقدان الثقة في مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة؛ مما جعلهم يعيشون قطيعة مع كل ما يمت بصلة للسياسة وممارستها. إلا أنهم يرفضون أن تختزل مواطنتهم في العزوف عن القيام بالواجب الانتخابي. فهم يتطلعون لتحقيق الأفضل لوطنهم إن أتيحت لهم الفرصة، وشعورهم بالانتماء إليه لا يزال نسبيّا ما لم يتمكنوا

من الحصول على حقوقهم في ظل الفوضى التي يرون أنها تسود المجتمع في الوقت الحالي.

5. **الحياة الثقافية والترفيه في الإقليم:** في الوقت الذي تساهم فيه الرياضة في تنشئة الشباب على أساس سليم ينمي قدراتهم الجسدية والفكرية والنفسية وتعلمهم الانتماء وضبط النفس والتعاون والالتزام نجد أن 65% لا يقومون بنشاطات رياضية أو ثقافية أو فنية بصفة نظامية رغم رغبتهم القوية في ذلك. وهذا راجع حسب رأيهم لعدم توفر المرافق الضرورية الملائمة لذلك. إلا أن ما يفوق الثلثين من الذكور يمارس رياضة كرة القدم للمتعة لأنها رياضة الشارع على حد قولهم. و في ذات السياق ينتمي البعض إلى جمعيات وأندية ذات نشاطات مختلفة مثل دار البيئة، ونادي الترفيه العلمي، وبعض الجمعيات الخيرية والثقافية.
6. **صـــورة إقليم مدينة عنابة:** نظرة الشباب للمدينة ليست بالايجابية عموما فعنابة فقدت الكثير من مميزاتها السياحية والثقافية والاجتماعية. كما تعاني نسبة كبيرة من المبحوثين من فكرة النظرة السلبية التي يكونها عنهم المجتمع؛ كونهم لا يملكون الخبرة وغير قادرين على تحمل المسؤولية والتفكير السليم، متهورين، مندفعين وغير واعين. وعليه فقد انعكس هذا الإحساس سلبا في علاقاتهم بالفئة العمرية التي تكبرهم، حيث يعيش هؤلاء الشباب وضعيات وعلاقات معقدة في تفاعلهم مع الفئات الاجتماعية الأخرى، مع اتساع دائرة التهميش وتزايد الفجوة بين الأجيال. وفي المقابل أبدت فئة محدودة عطفها وعلاقة طيبة مع كبار السن في المجتمع، ورغبتهم في الأعمال التطوعية، ولكن تدخل الانتهازيين الذين يحصدون النتائج ويستحوذون على الأفكار والمشاريع يحول دون استمرارهم واندماجهم في حياة المدينة.

في الأخير يمكن القول أن الشباب يتطلع لاتصال فعال عن فرص العمل والإدماج والنشاطات الموجهة إليه وزيادة النشاطات الثقافية والترفيهية والأماكن العمومية. فقد عبر 70 % من المبحوثين عن أهمية إدماج الشباب وضرورة إشراكهم في القرارات التي تخصهم. ورغم تفضيلهم للاتصال الجواري فهم يلحون على ضرورة الاستماع إليهم باستمرار وذلك لانعدام ندوات الاستماع فباستثناء بعض الجمعيات التي تخصص خطوطا خضـــراء للاستمـــاع للشباب الذين يعانون من صعوبـــات نفسية واجتماعيـــة فإن كل الخطوط المخصصة فـــي ظاهرهـــا لهذا الغرض إما مشغولة أو لا يرد عليها أحد.

ومقارنة بالاستراتيجيات الاتصالية الناجحة المطبقة في دول أخرى يفضل شباب مدينة عنابة مرافق الاستقبال والتوجيه والمجلات الالكترونية المتخصصة؛ خاصة إذا كان يديرها الشباب، مما يمكنهم من التعبير بحرية عن مختلف الرهانات المتعلقة بمدينتهم.

خاتمـــة

إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد غيرت بشكل جذري المجتمعات وعلى جميع المستويات، فإنها استدعت في ذات الوقت تغيير منظومة الحاكمية بكل معاييرها ومسلماتها بحثا عن مقاييس ومصادر جديدة للفعالية والمسؤولية والنجاعة من خلال تكامل الأدوار القائمة على أسس التوافق والتعاون والشراكة. وفي هذا السياق يسود اعتقاد عام مفاده أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تدعم بشكل جلي الديمقراطية وتسهل عملية البحث في مشاكل المجتمع. وإذا كنا نتقاسم هذا الاعتقاد الذي يجد تبريره في العديد من المؤشرات والتطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات،

إلا أننا على يقين بأن تعقد وتيرة العيش وتسارعها في مجتمعنا يزيد من هشاشة النظم القائمة؛ ذلك أننا نواجه بشكل مستمر مزيدا من المشاكل التي يتوجب اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة بشأنها. بتعبير أدق ضرورة إيجاد العديد من الحلول والبدائل لتوسيع دائرة الاختيارات الممكنة لتحقيق نوع من المرونة الدائمة والحرص المستمر. وهذا السلوك أو التوجه ذاته يحتم اللجوء إلى هذه التكنولوجيات لإدارة الوقت والتحكم فيه والحلول والقرارات الدقيقة، وذلك لتضييق الفجوة بين العالم الافتراضي الذي يسبح فيه الشباب والواقع الحقيقي. بمعنى استغلال هذا الفضاء لبناء علاقة جديدة مع الشباب مبنية على أسس الشراكة والشفافية والتمكين.

ذلك أن علاقة الشباب بالإقليم علاقة بنيوية تتحقق من خلالها التنمية المستدامة كرهان أساسي للحاكمية التفاعلية التي تستوجب انخراطا مكثفا للشباب في فضاءات الحوار المصممة من قبل مختلف المؤسسات الشبابية، قصد استيعاب طاقتهم ورعايتهم وتنمية قدراتهم للتمكن من صياغة وبناء نظام ديمقراطي حواري تنموي متماسك. وهذا ما يخلق شبكات تفاعلية بين الشباب والأطراف الفاعلة في الإقليم (القطاع العام والخاص والجمعيات) في شكل منتديات للحوار تصمم من خلالها مشاريع يتم إشراك الشباب في إعدادها وإنجازها وتقييمها لإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن النجاعة المنتظرة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التخفيف من وطأة التحولات الاجتماعية التي يعيشها الشباب في غياب فرص العمل، وضعف هيئات وبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة إليه، وتضييق دائرة التهميش والفجوة التكنولوجية الرقمية، بالعمل على تصميم برامج وهيئات تعمل

بالشباب ولصالحه، لتمكينه من تحقيق ذاته، وفهم حقوقه وأبعاد مسؤولياته للقيام بدور نشط في الإقليم.

هوامـــش:

[1]– ترتبط مكونات الإقليم بمفاهيم مثل الرأسمال الاجتماعي والتنمية المحلية وكلها مفاهيم تشير إلى علاقات التبادل والتفاعل التي تثور بين الفاعلين ففي الوقت الذي يعتبر فيه (Bourdieu P.) الرأسمال الاجتماعي مكسبا فرديا طور الأمريكي (Putnam R.) تيارا يربط الرأسمال الاجتماعي بالمجموعة، كون الفرد يتحول إلى فاعل في المجموعة التي ينتمي إليها. وفي ذات السياق اعتمد البنك الدولي أفكار (Woolcock) الذي صنف العلاقات في الاقليم إلى ثلاثة فئات: – الارتباط (bonding) المكون من العلاقات الخفية والمجموعات الإثنية – الاتصال مع الطبقات العليا (briging) – العلاقات المشتركة (linking). أنظر:

BIASETTI L., (2009) Analyse des perceptions et hiérarchisation des principes de développement durable du territoire, PCM.M2 ingénierie des projets et des politiques publiques, Montpellier.

[2]- DECOSTER D.P., (2002) Capital social et maillage du territoire, Contribution aux 3ème assises Wallonnes développement local à Gosseliers, Belgique, p1.

[3]– تم تقسيم تراب بلدية عنابة إلى قطاعات حضرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89–284 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1419 الموافق لـــ 15 سبتمبر 1998. وبه تم تقسيم الحيز الترابي لبلدية عنابة إلى خمس قطاعات حضرية سميت بالقطاعات الحضرية: سيبوس، وادي الذهب، بوحديد، ابن باديس، سيدي عيسى، حيث وضحت حدودها الإقليمية ومهامها وتنظيمها وسيرها طبقا لأحكام المادة 182 من القانون رقم 90–08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 .

[4]- المقصود بالتكامل بين المعطيات النوعية والكمية هو عدم إهمال أيّ من الأسلوبين؛ ذلك أن المعطيات النوعية تسمح بتوضيح النتائج الكمية، وان الأساليب الكمية تفيد في إطلاق التعميمات التجريبية. و هو ما يكّون إطارا مناسبا لفهم وتحليل العلاقات في سياقاتها الثقافية والاجتماعية دون إهمال لأبعاده الكمية. للمزيد راجع:

MASSELLA S., (2010), Fiche pédagogique : Le guide pédagogique d'enquête, L'écrit intérogatif, In, pédagogie.ac-Aix-Marseille.

[5]- ECHAUDEMAISON C.-D., (20010), Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, 8ème éd, NATHAN, Paris, p237.

[6]- GAUDIN J.P., (2008), Pourquoi la gouvernance ?, Presse de science po, Paris, p26.

[7]- PAPILLOUD C., (2010), L'interactivité, TIC et société, Vol 4, N° 1/2010, Interactivité et lien social, mise en ligne le 17 mai 2010, Consulté le 10 Août 2011.

[8] - PIERRE J., (2001), Debating governance, Oxford university press, New York.

[9]- BAVINK M., et All, (2006), Gouvernance interactive : Un modèle pratique, Eburon B V, p20.

[10]- SOLAGRAL, (2003), Réforme de l'Etat et nouvelle gouvernance, Ouvrier de la planète, N° 41 Juillet- Aout.

[11] - PAPILLOUD C., (2010), Op.Cit., p3

[12]- HERMET G., et All, (2005), La gouvernance un concept et ses applications, Karthala, Paris, p134.

[13]– التمكين هي ترجمة لـــ Empowrement وتعني في معناها التقوية أي ليس مجرد الدمج وتوفير الوسائل والإمكانيات وإنما جعل الأفراد يتحكمون في الوسائل الضرورية

وإدارتها لتحقيق الأهداف المرجوة. وفي هذا السياق تعني فتح آفاق لسياسة تطوير الإقليم على المصير الذي يقرره جميع الشركاء دون استثناء.

[14]- BOURDIEU P., (1980), La jeunesse n'est qu'un mot, In, Le partage des bénéfices, Damas Unit, Paris.

[15]- GALLAND O., (2011), Sociologie de la jeunesse, Armond Colin, Paris, p60.